الفصل الخامس

التعليم العالى واتفاقيات التجارة:
ما مضامين السياسة؟*

الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز CATS) وغيرها من الاتفاقيات التجارية الإقليمية هى بمثابة شهادة على الاهتمام المتزايد بالتجارة واقتصاد السوق فى زمن العولمة. واتفاقية الجاتز أولى الاتفاقيات التجارية القانونية التى تركز على تجارة الخدمات، مقارنة بتجارة المنتجات. وأبرمت منظمة التجارة العالمية (WTO) التى تشترك فيها (١٤٤) دولة هذه الاتفاقية. والتعليم إحدى الخدمات التى تشملها الاتفاقية. وتستهدف اتفاقية الجاتز تحرير تجارة الخدمات بطريقة تقدمية ومنظمة، عن طريق إزالة العوائق التى تحول دون تقديم الخدمات فى شتى أرجاء المعمورة. فما مغزى ذلك بالنسبة للتعليم العالى؟

والمناقشة الحالية لتأثير الجاتز على التعليم العالى مجزأة، إن لم تكن مستقطبة. إذ يركز النقاد على التهديد الحادث لدور الحكومة، والمصلحة العامة، وجودة التعليم. فالمؤيدون للاتفاقية يرون أن فوائدها أكثر من أضرارها. فكثرة التبادل التجارى يجلب فيه ابتكارات وابتداعات من خلال اللاعبين الجدد فى السوق، ونماذج التوزيع، ويتيح فرص قبول أكثر للطلاب، وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة. كما أن تحرير التجارة يسهم فى تغيير طبيعة التعليم العالى وطرق تقديمه، والدور الذى تقوم به الحكومة لتوفير التعليم العالى. وتستهدف هذه الورقة تبيان المخاطر والفرص التى توفرها اتفاقية الجاتز للتعليم العالى، بالإضافة إلى تحديد بعض المضامين والقضايا التى تحتاج لمزيد من التحليل والدراسة.

* تأليف جان نايت Jane Knight.

يرتبط تطوير التجارة بحيث تشمل الخدمات التعليمية، وبصورة مباشرة، بعدد من الاتجاهات المهمة فى التعليم العالى. هذه الاتجاهات هى: ظهور لاعبين جديد فى مجال تقديم الخدمات التعليمية، ونمو نماذج التوزيع الإلكترونية محليا وعالميا، والاستجابة لسوق العمل، وزيادة الحراك الأكاديمى الدولى للطلاب وللأساتذة والبرامج، والعجز فى ميزانيات التعليم الحكومى لمواجهة الطلب المحلى المتزايد على التعليم العالى.

باختصار، هذه الاتجاهات الخمسة تسهم، وفى الوقت نفسه تستجيب، فى توسعة تقديم الخدمات التجارية فى التعليم العالى. وتستهدف اتفاقية الجاتز استثمار السوق التعليمى، وتحقيق اتفاقات تجارية دولية أخرى فى مجال الخدمات التعليمية، عن طريق وضع قواعد، وتحديد إجراءات للتغلب على العوائق التى تحول دون تحقيق هذه التجارة مستهدفاتها.

ويتزايد الطلب على التعليم العالى وتعليم الكبار فى دول كثيرة، لعدد من الأسباب، مثل: نمو اقتصاد المعرفة، والتوجه نحو التعلم مدى الحياة، والتركيبات السكانية المتغيرة. وفى الوقت الذى يزداد فيه الطلب على التعليم العالى، يزداد عجز القطاع العام عن الوفاء بهذا المطلب. ولعل هذا راجع إلى العجز فى الميزانية المخصصة للتعليم عامة، والتعليم العالى خاصة، بالإضافة إلى تغير دور الحكومة، والتأكيد المتزايد على اقتصاد السوق، والخصخصة.

وعدم الوفاء بتوفير التعليم العالى مهد الطريق لظهور لاعبين جدد فى السوق، مثل: الجامعات النقابية Corporate، والمؤسسات الربحية For - profit، والشركات الإعلامية، والجامعات الخاصة. وجدير بالذكر أن الجامعات الخاصة ذات تاريخ طويل فى بعض الدول، مثل اليابان وشيلى والولايات المتحدة، لكن فى معظم الدول الجامعات الخاصة حديثة النشأة. وتتباين ردود الأفعال إزاء الجامعات الخاصة، خاصة الجامعات التى تضع الربح profit جليل اهتمامها. ورغم خطورة المبالغة فى التعميم، لكن من العدالة الاعتراف بأن المؤسسات العامة التقليدية تحرص على تحقيق جودة التعليم، وحماية المستهلك، وجعل بعض هذه المؤسسات بمصروفات معقولة.

والجامعات النقابية Corporate ظاهرة جديدة نسبيا، وهى شائعة الانتشار فى الولايات المتحدة، حيث ارتفع عددها من (٤٠٠) جامعة عام ١٩٨٨ إلى (١,٦٠٠) جامعة عام ١٩٩٨. وهذه الجامعات النقابية متخصصة فى التدريب التقنى، والتنمية المهنية، وتحرص على تقديم خدمات جيدة، فى محاولة منها لمنافسة الجامعات العامة. والجامعات النقابية على دراية جيدة بأهمية الاستثمار فى استراتيجيات التعليم والتعلم الجديدة، وتُعطى أولوية لخدمات المستهلك. ويدخل مسئولو الجامعات النقابية مجال التعليم طواعية، وفى بعض الأحايين، يحصلون على دعم حكومى، أملاً فى منافسة قطاعى التعليم والصناعة.

وفى الوقت نفسه، تؤدى التطورات والتجديدات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى توفير طرائق بديلة وحيدة لتقديم التعليم العالى، مثل التعليم بالمراسلة، أو بالبريد الإلكترونى، ويحرص مسئولو الجامعات الخاصة على استخدام أشكال وصيغ غير تقليدية للتعليم العالى. والتكنولوجيا المتطورة جعلت التعليم عبر الإنترنت عملية شائعة وممكنة. وعلى هذا الأساس تم تطوير الجامعات العملية Virtual، مثل جامعة فونكس Phoenix التى يمتلكها اتحاد أبوللو Apollo.

وشاركت المؤسسات العامة فى التعليم العالمى، وأقامت مراكز للتعليم فى دول أجنبية. وهذه ظاهرة جديرة بالاهتمام، لأنه بمجرد عبور المؤسسات العامة الحدود القومية، فإنها فى هذه الحال تُعتبر مؤسسات خاصة تقدم تعليمًا خاصًا. فجامعة موناش Monash بأستراليا أنشأت مؤسسات تابعة لها فى ماليزيا وجنوب أفريقيا، وهى فى طريقها لإنشاء شبكة اتصال دولية للمؤسسات العامة والخاصة. ويُعَد ذلك مؤشراً جيداً نحو خصخصة وتسويق التعليم العالى محليًا وعالميًا.

وتغيَّر السيناريو الخاص بتوفير التعليم العالى مع سعى مقدمى التعليم العام والخاص، المتطور والتقليدى، إلى تسويق الخدمات التعليمية محليا وعالميا. ونتيجة لذلك، تعقدت صور تقديم التعليم العالى.

ويتبادر إلى الأذهان سؤال: «وماذا بعد؟» So What. فقد يكون هناك من قائل

بأن عملية الطلب على التعليم العالى ليست جديدة، وأن الحراك الأكاديمى للطلاب وللعلماء والمعلمين والمعرفة جزء لا يتجزأ من التعليم العالى منذ قرون عديدة. وهذا الاعتقاد فى محله. لكن الصورة تغيرت. ففى هذه الآونة، ينطلق الأفراد والبرامج ومقدمو الخدمات التعليمية نحو العالمية، كما أن العوائد والعوامل الاقتصادية تقف وراء عولمة التعليم. والتربح من التعليم حقيقة واقعة اليوم، فى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على السواء. وفى هذا تأكيد لنمو الجانب التجارى والتسويقى للتعليم.

ويرى لارسن Larsen وآخرون (٢٠٠١، ص٣) أن حجم الاستثمار فى مجال الخدمات التعليمية بلغ ثلاثين (٣٠) بليون دولار أمريكى عام ١٩٩١. وهذا الاستثمار يقتصر على الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم، ولا يمتد ليشمل الخدمات التعليمية الأخرى. بمعنى أن هذا الاستثمار يمثل نسبة محدودة من حجم التجارة التى ينبغى توافرها فى مجال التعليم العالى. وهناك نمو فى السوق التعليمى مستقبلا. ولعل هذا هو أحد الأسباب التى تدفع الجاتز إلى الاهتمام بقطاع التعليم العالى. وعلماء التربية والتعليم على دراية Cognizant بتأثير تحرير التجارة فى التعليم العالى، ويسعون لذلك إلى اتخاذ قرارات لتعظيم وزيادة الفوائد والفرص، وفى الوقت نفسه لتقليل مخاطر تحرير التجارة على جودة نظام التعليم العالى.

ويقدم الشكل (٥ - ١) بعض المصطلحات الرئيسة المستخدمة فى هذه الورقة البحثية. ونظرا لحدوث تغيرات كثيرة فى قطاع التعليم العالى، هناك وفرة plethora من المصطلحات الجيدة ظهرت. ومازالت تظهر - على مسرح الأحداث. ولعل هذا يوضح مدى حجم التعقيد فى مجال تقديم وتوفير التعليم العالى. وفى الوقت نفسه، تؤدى كثرة المصطلحات إلى النقاش الحاد وسوء الفهم حول تحرير التجارة والتعليم.

شكل (٥ - ١): تعريف المصطلحات.

المصطلح	تعريفه
* التعليم خارج حدود الوطن Transnational Education	* كل أنواع الدراسة فى التعليم العالى التى يتلقى خلالها المتعلمون تعليمهم فى مؤسسات خارج حدود أوطانهم.
* التعليم خارج الحدود Borderless Education	* المبادرات التعليمية التى تعبر الحدود التقليدية للتعليم العالى، سواء كانت حدوداً جغرافية، أو حدوداً تتعلق بالمفهوم.
* التعليم عبر الحدود Cross-border Education	* مصطلح عام generic يصف تقديم التعليم، حيث يكون المعلم والمتعلم والبرنامج والمؤسسة والمقرر عبر الحدود القومية القانونية.
* التجارة فى خدمات التعليم Trade in Education Services	* تقديم خدمات تعليمية عبر الحدود القانونية لأغراض تجارية، أو لمكاسب اقتصادية.
* تحرير التجارة Trade Liberalization	* إلغاء العوائق التى تحول دون تحرير التجارة، بتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة، مثل اتفاقية الجات، والاتحاد الأوروبى.
* التمويل (عام) Fund (General)	* تقديم دعم مالى من مصادر حكومية عامة لمقدمى التعليم العالى فى صورة منح، أو قروض (للطلاب).
* القبول أو الالتحاق access	* قدرة المتعلمين فى الحصول على فرص عادلة ومتكافئة من خدمات التعليم العالى.
* التنظيم باللوائح regulation	* اتفاق بموجب تصريح أو رخصة للقطاع الخاص أو للأجانب بتقديم خدمات التعليم العالى.
* الاعتماد accreditation	* شهادة تفيد بأن مؤسسة ما أو شخصًا ما أو هيئة ما تفى بالشروط أو المتطلبات أو المستويات الرسمية لتحقيق جودة خدمات التعليم العالى.
* ضمان الجودة quality assurance	* عملية تستهدف تقييم وضمان أن المؤسسة أو الشخص أو البرنامج يفى بالمتطلبات أو المستويات المحددة. وعادة ما تكون ضمان الجودة لأغراض التحسين والمحاسبة.

الجاتز أول مجموعة من القواعد المتعددة الجوانب multilateral لخدمات التجارة الدولية. والاتفاقية تحتوى على ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتناول إطار العمل Framework، متضمنا القواعد والمبادئ العامة. ويتكون الجزء الثانى من الجداول القومية، التى توضح التزامات الدول بالدخول وتطبيق اتفاقية الجاتز. والجزء الثالث يتكون من ملاحق annexes تصف حدود كل قطاع وفق جدول الالتزامات. ولفهم الجاتز، من الضرورى الوقوف على نوع الخدمات التعليمية التى تشملها الجاتز، وعلى ماهية أو المقصود بخدمات التعليم العالى.

والاتفاقية تحدد أربع طرق لتسويق الخدمة، والمعروفة باسم «نماذج العرض» models of supply. والنماذج الأربعة للتجارة تنطبق على كل قطاعات الخدمات التى تشملها اتفاقية الجاتز. والشكل (٥ - ٢) يقدم تعريفا عاما generic لكل نموذج، مطبقا النماذج الأربعة على قطاع التعليم، وتعليقات أو ملاحظات على الحجم النسبى للعرض والطلب فى السوق.

شكل (٥ - ٢): نموذج الطلب.

نموذج الطلب	التفسير	أمثلة فى التعليم العالى	حجم الطلب فى السوق
١ - طلب عبر الحدود	* تقديم الخدمة خارج حدود الوطن (حيث لا يكون المستهلك بحاجة للانتقال الجسمانى)	* التعليم من بعيد * التعليم عبر البريد الإلكترونى * الجامعات العملية	* محدودية الطلب فى السوق * يمكن أن يزداد الطلب عبر استخدام الإنترنت
٢ - الاستهلاك خارج الوطن	* تقديم الخدمة بطريقة تتطلب انتقال المستهلك إلى المكان الذى تُقدم فيه الخدمة.	* الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم.	* زيادة الطلب على خدمات التعليم العالى فى السوق.

(يتبع):

نموذج الطلب	التفسير	أمثلة فى التعليم العالى	حجم الطلب فى السوق
٣ - الحضور التجارى	* مقدم الخدمة له حضور تجارى بتقديمه تسهيلات فى دولة أخرى لتوفير الخدمات.	* المؤسسات المحلية والأجنبية * الشراكة المزدوجة * الترتيبات القانونية مع المؤسسات المحلية	* زيادة حجم الطلب آنيا ومستقبلا * وضع قواعد دولية للاستثمار الأجنبى
٤ - حضور أشخاص طبيعيين	* سفر بعض الأفراد لدولة ما، ولفترة محدودة من أجل تقديم خدمة ما.	* الأساتذة، الباحثون للعمل خارج الوطن.	* تأكيد السوق على حراك الأساتذة.

وتنقسم الخدمات التجارية فى مجال التعليم إلى خمسة أنواع حسب تصنيف الأمم المتحدة. هذه الأنواع الخمسة هى: التعليم الابتدائى، والثانوى، والعالى، وتعليم الكبار، وغيرها. والتصنيف لابد أن يحدد المطلوب فى كل نوع، خاصة الأنواع الأخرى من التعليم. فهذه الأنواع الأخرى والحال هكذا يكون مجالها واسعا، بحيث تشمل اختبار اللغة، واختيار الطلاب، وتقييم جودة البرامج.

مبادئ ثلاثة رئيسة Three Major Principles

يشتمل إطار العمل الشامل على عدد من الالتزامات العامة، التى تنطبق على كل أنواع التجارة، بصرف النظر عما إذا كانت دولة ما عليها التزامات محددة إزاء قطاع ما أم لا. هذه الالتزامات العامة يُطلق عليها الالتزامات غير المشروطة، وهناك ثلاثة التزامات عامة أساسية لهذه المناقشة. فالقاعدة الخاصة بالدولة الأكثر رعاية MFN تتطلب اتفاقية ثابتة ومتكافئة لكل أطراف التجارة الأجانب. ومعنى هذا معاملة كل أطراف التجارة بطريقة متكافئة. وفى ظل الجاتز، إذا أجازت دولة ما المنافسة الأجنبية فى قطاع ما، فلابد من توفير فرص متكافئة فى القطاع ذاته لمقدمى الخدمات من

أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، وينطبق هذا أيضا على اتفاقية التبادل التجارى. فعلى سبيل المثال، إذا افتتح مستثمر أجنبى فرعًا لجامعة فى الدولة (أ)، حينئذ فإن الدولة (أ) لابد أن تمنح كل أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) الفرصة نفسها، أو إذا أرادت الدولة (أ) استثناء الدولة ب من تقديم خدمة معينة، حينئذ لابد أن يُستثنى كل أعضاء منظمة التجارة العالمية(WTO). وقد يُطبق هذا حتى لو لم تتعهد الدولة بتقديم تسهيلات للأجانب فى أسواقها.

والدولة الأكثر رعاية ليست مثل الاتفاقية القومية، التى تتطلب اتفاقية مماثلة أو متكافئة للأجانب وللمحليين على السواء. فإذا قدّم أجنبى خدمة فى دولة ما، حينئذ يجب ألا يكون هناك تمييز فى المعاملة بين الأجانب والمحليين. ويصدق هذا بصفة خاصة على الدولة التى أبرمت التزامات واتفاقيات بهذا الشأن. وفى إطار مبدأ المعاملة القومى، يعتبر نقاد الجاتز التعليم خدمة عامة. وهنا مكمن الخطورة.

والعنصر الثالث المهم هو شهادة دخول السوق Market access التى تقضى بالوفاء بمتطلبات أو مستويات السوق. ويرتبط ذلك بدرجة منح الشهادة للأجانب فى قطاعات معينة. وكل دولة تضع قيودا على شهادة دخول السوق فى كل قطاع، وتحدد فى جداولها القومية الخدمات التى يمكن تقديمها للأجانب. كما أن كل دولة تحدد درجة الالتزام من جانب المستثمر الأجنبى، بتحديد مستوى شهادة دخول السوق، ودرجة المعاملة القومية الممنوحة للأجانب.

وهناك من يصف الجاتز بأنها اتفاقية اختيارية، على أساس أن الدول تحدد القطاعات التى تطبق عليها قواعد الجاتز. ويحدث هذا من خلال إعداد جداول قومية بالالتزامات، ومن خلال جولات المفاوضات. ومع ذلك، هناك جوانب تتضمنها الاتفاقية ذات طبيعة اختيارية، مثل جدول الأعمال الخاص بتحرير التجارة. وهناك جوانب عديدة فى اتفاقية الجاتز تبدو متناقضة، وتتطلب من قطاع التعليم العالى أخذ الحيطة والحذر. هذه الجوانب المتناقضة سيتم تناولها فى الجزء التالى.

ما أنواع الخدمات التعليمية التى تشملها الاتفاقية أو تستثنيها؟

لعل أكثر القضايا أهمية فى اتفاقية الجاتز ما يتعلق بمغزى البند الثالث من المادة

الأولى، الذى يتناول الخدمات الواجب تقديمها أو الإعفاء منها. وحسب منظمة التجارة الدولية(WTO)، وتطبق الاتفاقية على كل الإجراءات والمقاييس المؤثرة فى الخدمات، «باستثناء الخدمات المرتبطة بسلطة الحكومة». ويرى مؤيدو اتفاقية الجاتز استثناء التعليم الذى تقدمه وتموله الحكومة. ويطالب المشككون Suceptics بتفسير الفقرات فى البند الثالث من المادة الأولى. إذ تقضى الاتفاقية بأنه «عند ممارسة سلطة الحكومة»، فإن ذلك يعنى تقديم الخدمة على «أساس غير تجارى» و«ليس فى صورة تنافسية» مع الخدمات التى تشملها الاتفاقية.

ويرى نقاد الجاتز أنه بسبب التفسير المطنب لعبارات «غير تجارية» و«ليست تنافسية»، فإن قطاع الخدمات العامة والحكومية قد لا يستثنى من ذلك. ويزداد الأمر تعقيدا فى الدول التى يوجد فيها نظام مختلط للتعليم العالى العام والخاص، أو التى يسهم فيها القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من تمويل المؤسسات التعليمية العامة، أو التى تقدم فيها المؤسسات العامة برامج تخصصية. وهناك تعقيد آخر يتمثل فى أن المؤسسة التعليمية العامة فى الدولة المصدرة تكون خاصة أو تجارية بمقتضى عبورها حدود الوطن وتقديم خدماتها فى الدولة المستوردة. وللمرء أن يتساءل عن المغزى الحقيقى للفقرة «غير تجارية» فى إطار تجارة التعليم العالى.

والمناقشة الخاصة بمغزى فقرة «ليس فى تنافس مع» تزداد لهيبا واشتعالا بالحقيقة التى تؤكد عدم وضع قيود أو مواصفات على المصطلح أو العبارة. فعلى سبيل المثال، إذا قامت مؤسسات غير حكومية (لغرض التربح أو التجارة)، فهل تكون منافسة للمؤسسات الحكومية؟ وفى هذا السيناريو، قد تكون المؤسسات العامة «منافسة» لمجرد وجود مؤسسات غير حكومية. فهل طريقة تقديم الخدمة تؤثر فى أو تحد من مفهوم «فى تنافس مع»؟ وهل يقتصر المصطلح على المواقف التى يتوافر فيها نموذج لتقديم الخدمة؟ وهل يعنى المصطلح أن المؤسسات العامة التى تستخدم طرائق تقليدية يمكن اعتبارها فى موقف تنافسى مع المؤسسات الأجنبية؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى توضيح أكثر.

ويرى مؤيدو اتفاقية الجاتز أن التعليم مسئولية حكومية إلى حد كبير، وأن الاتفاقية لا تستهدف استبدال نظم التعليم العام وحق الحكومة فى وضع اللوائح

التنظيمية، والوفاء بالأهداف والالتزامات المحلية. ويرى معارضو اتفاقية الجاتز أن حماية الخدمات العامة غير واضحة فى بنود ومواد الاتفاقية، خاصة فى ظل وجود فقرات مثل «غير تجارية» و«فى تنافس مع» و«سلطة الحكومة» وغيرها. والأمر يتطلب مزيداً من التوضيح فى المناقشات الدائرة حول المخاطر والفرص التى توفرها اتفاقية الجاتز. كذلك يتطلب الأمر توضيح الخدمات المعفاة أو المستثناة فى التعليم العالى. وقطاع التعليم العالى ليس القطاع الوحيد الذى يتأثر بغموض البند الثالث من المادة الأولى فى اتفاقية الجاتز. فعلى سبيل المثال، اتخذ قطاع خدمات التمويل خطوة مهمة، وأعدَّ ملحقيْن للاتفاقية توضح المقصود بخدمات التمويل، وحذف فقرة «هذه الخدمات التى تُموَّل من السلطة الحكومية» وهذه خطوة بناءة يجب أن يحذو حذوها قطاع التعليم عامة، وقطاع التعليم العالى خاصة.

ما معنى مبدأ التحرير التقدمى؟ Progressive Liberation

الجاتز ليست اتفاقية حيادية تستهدف تطوير وفرض تحرير التجارة فى مجال الخدمات. وتشتمل عملية التحرير التقدمى على جانبين: توسعة الجاتز لتشمل قطاعات خدمية أكثر، والحد أو تقليل المقاييس والإجراءات التى تحول دون زيادة التجارة. علاوة على ذلك، ورغم أحقية كل دولة فى تحديد مدى التزاماتها وتعهداتها، ففى كل جولة من المفاوضات، يتوقع أن تضيف الدول قطاعات أساسية أو فرعية إلى قائمة جداولها القومية بالالتزامات، وتتفاوض من أجل إزالة القيود المفروضة على شهادة دخول السوق والاتفاقية القومية.

وتستهدف الجاتز تيسير وتطوير فرص أكثر للتجارة. والدول التى لا تعبأ بتصدير أو استيراد الخدمات التعليمية سوف تتعرض لضغوط كثيرة لفتح أسواق للمستثمرين الأجانب. والجاتز أداة جديدة من نوعها، وسرعان ما ستتضح مخاطر الجاتز والفرص التى تقدمها.

كيف يتم تناول الإعانات المالية فى ظل اتفاقية الجاتز؟ Subsidies

الإعانات المالية هى بمثابة إجراءات أو مقاييس measures تستخدمها الجاتز. وفى ظل اتفاقية الدولة الأكثر رعاية (MFN)، عند الاتفاق على التزام ما، فإن ذلك يعنى

أنه عند منح إعانة مالية Subside لأحد المستثمرين الأجانب، فإن ذلك يسرى على كل المستثمرين الأجانب (ويستثنى ذلك عندما تفرض دولة ما قيوداً خاصة على الاتفاقيات القومية). ويشتمل ذلك على مضامين مهمة للخدمات التى يتم تمويلها من قبل الدولة. فالدولة فى هذه الحال تكون معفاة من منح أى امتيازات للمستثمرين المحليين. وقد يكون هناك من يتساءل عما إذا كان تمويل التعليم العالى يخضع لسيطرة الجاتز. ويحتاج التربويون إلى تركيز الانتباه على مدى تأثير وانطباق الإعانات المالية على الخدمات التعليمية، بما فيها استيراد المجالات البحثية وخدمات التطوير.

وترتبط هذه القضايا بآليات وتشريعات الاتفاقية ذاتها. وفوق ذلك، هناك جوانب أخرى فى الاتفاقية تبدو متناقضة، وتحتاج لمزيد من التحليل. وتشمل هذه الجوانب ميكانيزم الخلاف، واتفاقيات الاحتكار على سبيل المثال. وتجدر الإشارة إلى أن الجاتز مازالت اتفاقية لم تُختبر بعد، وتختلف التأويلات للقواعد والالتزامات الرئيسة المتضمنة فى الاتفاقية. وسوف يستغرق الأمر سنوات عديدة لإزالة iron out الفقرات والعبارات الغامضة فى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيةTariffs والتجارة، واتفاقية الجاتز. وإذا كان الاختصاصيون والمحامون سيتولون مراجعة الجوانب الفنية والقانونية للاتفاقية، فإن التربويين مطالبون بدراسة كيفية تطبيق الاتفاقية فى قطاع الخدمات التعليمية، وتأثيرها فى هذا القطاع.

مدى التزامات الدولة Extent

قطاع التعليم أقل القطاعات الخدمية التزامًا. والسبب غير واضح. لكن ربما يرجع ذلك إلى حاجة الدول لتحقيق توازن بين أولويات التعليم المحلية، أو إيجاد طرق لتحرير الخدمات التعليمية. أو ربما يرجع السبب إلى احتلال التعليم أهمية متدنية فى اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية وربما فى اتفاقية الجاتز أيضا.

وجميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (١٤٤ دولة) عليها التزامات نحو التعليم، بالإضافة إلى أن إحدى وعشرين دولة فقط عليها التزامات نحو التعليم العالى، فدول مثل الكونغو ولوسوتو وجامايكا وسيراليون عليها التزامات غير

مشروطة نحو التعليم العالى، رغبة منها فى تشجيع المستثمرين الأجانب على المساعدة فى تطوير نظمها التعليمية، والتزامات أستراليا نحو التعليم العالى تشمل تقديم خدمات تعليمية إضافية خاصة، بما فيها خدمات التعليم العالى. وتتضمن اتفاقية الاتحاد الأوربى مواد خاصة بالتعليم العالى، مع فرض قيود على كل نماذج التجارة، باستثناء «الاستهلاك خارج البلاد»، الذى يُقصد به المصروفات التى يدفعها الطلاب الأجانب مقابل خدمات التعليم العالى. وهناك أربع دول فقط (الولايات المتحدة، نيوزيلاندا، أستراليا، اليابان) من مجموع الإحدى والعشرين دولة التى عليها التزامات نحو التعليم العالى، تقدمت باقتراح يوجز اهتماماتها وقضاياها. وكل طلبات تحرير التجارة قدمت فى يونيه ٢٠٠٢. وجدير بالذكر أن الطلبات ملزمة للطرفين bilateral، وليست فى حاجة لنشرها فى أى وسيلة إعلامية. وجاء الرد على هذه الطلبات فى يناير ٢٠٠٣. وقد حان الوقت للتربويين لتوثيق صلتهم بالحكومة وبموظفى التجارة لضمان الاستماع إلى آرائهم وخبراتهم.

وهناك حاجة أيضا لمزيد من التحليل للعوامل التى تقف وراء الالتزامات، أو قصور الالتزامات فى التعليم العالى. وهناك رؤى عديدة حول عدد الالتزامات وجوهرها، لأن الدول لديها أهداف مختلفة خاصة بالسياسة القومية، وبالتجارة فى مجال الخدمات التعليمية.

وتتباين الأساليب والمبررات. فعلى سبيل المثال، من المبررات الخاصة بحماية المستهلك مدى الحاجة إلى توفير فرص أكثر للمستهلك، أو حمايته، بضمان مستويات جيدة من فرص الالتحاق وجودة الخدمات التعليمية، والمبرر الاقتصادى يكمن فى أنه طريقة لزيادة طرائق وأساليب التصدير التجارى، أو كطريقة لجذب مزيد من الاستثمارات فى مجال التعليم للدول المستوردة. ويرى البعض الآخر أن التبرير الاقتصادى هو نوع من التخريب Sabotaging لأهداف التنمية الاجتماعية فى مجال التعليم، والأهداف العلمية والمعرفية. ويمكن استخدام عدد من القضايا لتوضيح التباين فى الآراء الخاصة بمبررات وفوائد زيادة التبادل التجارى فى التعليم. وتتباين الآراء بين الدول، وداخل الدولة الواحدة، وبين المعنيين بالتعليم أنفسهم. وهناك حاجة لمزيد من الحوار والمناقشة؛ من أجل اتخاذ موقف بشأن الأسباب التى

تستدعى تحرير التجارة، أو الأسباب التى لا تجعل بعض الدول معارضة لتحرير التجارة، وكيف أن اتفاقيات التجارة تساعد أو تعوق تحقيق الأهداف القومية والمصالح لعالمية.

تطوير مصالح الدولة Interests

أصوات الدول النامية لابد أن تجد آذانا صاغية لها، حتى تتضح الفوائد والمخاطر المرتبطة بزيادة حجم التبادل التجارى، وحتى لا تقلل جهودها فى تطوير وزيادة نظم التعليم العالى المحلية. ومع ذلك، تتباين أصوات ومصالح الدول النامية. فبعض الدول النامية ترى إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب لتقديم برامج فى التعليم العالى وتعليم الكبار، أو الاستثمار فى تمويل البنية التحتية للتعليم. بينما تعبر بعض الدول النامية عن مخاوفها من سيطرة رأس المال الأجنبى أو استغلال الثقافة والنظام القومى. وتحرير التجارة «لمصلحة من» أو «بأى تكلفة» قضية رئيسة.

وتمثل الجودة Quality والاعتماد accreditation جوهر هذا النقاش. فوضع إطار عمل للتصريح والاعتماد ومنح الشهادات وضمان الجودة مهم لكل الدول، المصدرة والمستوردة للخدمات التعليمية على السواء. وتعبر الدول النامية عن قلقها بشأن قدرتها على وضع مثل هذا الإطار للعمل فى ضوء التوجه نحو تحرير التجارة، وتقديم التعليم خارج حدود الوطن.

والجائز عامل ضمن عوامل كثيرة، تشجع على مزيد من الحراك للأساتذة والمهن. ورغم تركيز اتفاقية الجات على الحراك الوقتى للقوى العاملة، إلا أنها قد تؤدى إلى وتيسر الهجرة الدائمة. والحراك المتزايد للمعلمين والباحثين يناسب ظروف الدول النامية. وقد يكون من الضرورى لهذه الدول أن تسعى إلى تحسين النظم التعليمية، إذا انتقل الخريجون وأصحاب المؤهلات الجيدة للعمل فى دول أخرى.

وهناك القضية الأساسية التى تتعلق بقدرة الدول النامية على المشاركة الفاعلة فى نظام التجارة العالمية، وأن تكون أعضاء أساسيين فى منظمة التجارة العالمية (WTO). وهناك اعتقاد أن اتفاقيات التجارة العالمية تحمل فى ثناياها أهدافًا خفية لجعل الدول الفقيرة أكثر فقراً، بدلا من السعى لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية. وتدل

الشـواهد أن الدول الفقـيرة تزيل العـوائق أمـام تجارة الدول الغنيـة، فى الوقت الذى تضع فيـه الدول الغنية العقبـات والعوائق أمام منتجـات الدول الفقيرة. فـأين العدالة التى تستهدفها الجاتز؟

وقضية العوائق أساسـية، لأن إزالة العوائق سبب وجود Raison el'etre الجـاتز. وهناك عوائق تـطبق على كل القطاعات، وعـوائق أخرى تطبق على قطاع الخـدمات التعليميـة، ولا يوجد اتفاق على تحديد أكثر القطاعات أهميـة. وهذا يقتضى الوقوف على ما إذا كانت العوائق تعمل لصالح الدولة المصدرة أو المستوردة. ويجدر الإشارة إلى أن ما تعتبره بعض الدول عائقا، قد لا يكون كذلك فى دولة أخرى.

تحرير التجارة والاتجاهات فى التعليم العالى

يرتبط تحرير الـتجارة بالقـضايا والاتجاهات الأخـرى فى التعليم العـالى، وصعب فصل المضامين الخاصة بالتجارة وحدها. وتشمل الاتجاهات:

* استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم البرامج محليا وعالميا.
* زيادة عدد المستثمرين فى القطاع الخاص لتقديم تعليم عال خاص محليا وعالميا.
* زيادة التكاليف والمصروفات الدراسية فى المؤسسات العامة والخاصة.
* حاجة المؤسسات العامة للبحث عن مـصادر تمويل بديلة. ويتطلب ذلك من هذه المؤسسات المشاركة فى أنشطة استثـمارية، أو تشجيع القطاع الخاص على تقديم دعم مالى.
* قـدرة الحكومة أو عـجزها عن تمويل الـطلب المتزايد على التـعليم العـالى وتعليم الكبار.

هذه الاتجاهات واضـحة أكثر فى الدول المتـقدمة من الدول النامـية. فكيف ترتبط الجاتز بهذه الاتجاهات؟ وإذا كـانت الجاتز تسهم فى استخدام الأسـاليب التجارية أو أساليب السوق فى التـعليم، وتؤدى إلى زيادة اسـتخـدام التعليم الإلكتـرونى، لكن الجاتز لـيست مسـئولة عن ظهـور هذه الاتجاهات. ولابـد من الاعتراف بـأن الجانب التجارى للتعليم العالى كان موجودا قبل توقيع اتفاقية الجاتز.

ويحتفل مؤيدو زيادة التجارة فى الخدمات التعليمية بوجود اتفاقية تستخدم كوسيلة لزيادة فوائد هذه الاتجاهات والفرص الجديدة المتاحة. ومن ناحية أخرى، يؤكد النقاد المخاطر المرتبطة بزيادة التجارة منتقدين أن التجارة تؤدى إلى زيادة أعداد المستثمرين، وفى هذه الحال تكون برامج جودتها وأسلوب تسويقها موضع استفسار وتساؤل،كل ذلك يمثل تحديات لفكرة جعل التعليم «سلعة عامة».

قضايا وإشكاليات حول سياسة التعليم العالى Issues and Questions

يتناول هذا الجزء القضايا والإشكاليات المرتبطة بتأثير تحرير التجارة واتفاقية الجاتز على توجهات سياسة التعليم العالى.

• دور الحكومة Role of Government

الدور المتغير للحكومة أكثر القضايا المتنازع عليها. فالعولمة وأسلوب الإدارة العامة الجديد يغيران ويتحديان أدوار الحكومة والدولة. والتوجه نحو تحرير التجارة عامل آخر يسهم فى تغيير دور الحكومة. وبالنسبة للتعليم، تقوم الحكومة بدور فى تمويل وتنظيم وإدارة وتقديم التعليم العالى، أو على الأقل تحدد الهيئات والمؤسسات المسئولة عن هذا الدور. ويحدث هذا بصفة خاصة فى الدول التى يطبق فيها النظام العام، أو الدول التى يوجد فيها نظام مزدوج، ما بين العام والخاص.

والطلب على الخدمات العامة، والعجز عن توفير تمويل كاف، يجبران الحكومة على تحديد أولويات العمل. وفى التعليم العالى، يؤدى ذلك إلى ظهور عدد من التطورات الجديدة. من هذه التطورات:

* تطوير صيغ جديدة للتمويل، بحيث يتحمل الطلاب الجزء الأكبر من عملية التمويل.
* إجبار المؤسسات التى تعتمد على التمويل العام البحث عن مصادر تمويل بديلة، من خلال القيام بأنشطة تجارية، محليا وعالميا.
* مطالبة المؤسسات منح الاستقلال الذاتى بعيدا عن سيطرة الحكومة.
* السماح لمستثمرى القطاع الخاص بتقديم برامج تعليمية وتدريبية.

وهذه التطورات تزداد تعقيدا عندما يهتم المستثمر فى القطاع العام أو الخاص بالدخول فى السوق المحلى، وأيضًا عندما يهتم المستثمر المحلى بالبحث عن أسواق فى دول أخرى. وهذه السيناريوهات تتطلب من الحكومة اتخاذ خطوات طويلة المدى تجاه خواص وعيوب التوسع فى التجارة الأجنبية عند تقديم وتنظيم التعليم العالى.

قبول الطلاب والتحاقهم بالتعليم العالى Student Access

تشعر الحكومة ومؤسسات التعليم العام بمسئولية ضمان القبول والالتحاق بالتعليم، على الأقل لمعظم طلاب التعليم العالى وفى كثير من الدول، هذه الإشكالية ليست سهلة، لتزايد الطلب على التعليم العالى وتعليم الكبار، بصورة تفوق قدرة الدولة على توفير وتحقيق هذا المطلب. ولعل هذا هو أحد الأسباب التى تدفع الطلاب للدراسة خارج أوطانهم، والمستثمرين الأجانب لتقديم خدمات التعليم العالى.

وتزداد إشكالية القبول أو الالتحاق تعقيدا مع تحرير التجارة. إذ يرى أنصار تحرير التجارة أن المستهلكين والطلاب سوف تتاح لهم فرص أكبر للدخول access فى التعليم محليا وعالميا. بينما يرى معارضو تحرير التجارة أن فرص القبول بالتعليم سوف تتضاءل، لأن التجارة سوف تجعل التعليم سلعة تباع وتشترى، وتكون النتيجة زيادة حدة escalate التكلفة للتعليم، وربما تؤدى إلى ازدواجية النظام. ويعتبر النقاد التجارة تهديداً لطبيعة الخدمات التعليمية العامة. ويتطلب ذلك حواراً مفتوحًا ووافيًا.

ولعل هذا يثير تساؤلاً استراتيجيًا حول قدرة ودور الحكومة فى توفير فرص قبول مفتوحة أو محدودة فى التعليم العالى. فعلى سبيل المثال، إذا كان التعليم مسئولية عامة، هل يستطيع المستثمرون المحليون أو الأجانب المساعدة فى الاضطلاع بهذه المسئولية العامة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يتمتع المستثمرون الأجانب بالمنح والإعانات المالية والإعفاءات الضريبية نفسها مثل المستثمرين المحليين وفقًا لاتفاقية الجاتز؟

التمويل Funding

كثير من الإشكاليات المتعلقة بالقبول أو الالتحاق تصدق أيضا على التمويل.

فبعض الحكومات تعانى عجزاً فى ميزانياتها، وتنقصها الإرادة السياسية لتحديد مصادر التمويل للوفاء باحتياجات التعليم العالى. فهل تستطيع التجارة الدولية توفير مصادر بديلة للتمويل، أو مستثمرين جدد؟ وسوف يجيب مؤيدو تحرير التجارة بنعم أو بسبب التزامات الجائز، مثل اتفاقية الدولة الأكثر رعايةMFN، والتزامات الاتفاقية القومية، فهل يُسمح للمستثمرين الأجانب والمحليين المشاركة فى التمويل العام؟ علاوة على ذلك، هل يستطيع المستثمرون الأجانب إقناع الحكومة بتخفيض التمويل العام للتعليم العالى وتعليم الكبار، ومن ثم تتعرض المؤسسات التى تعتمد على التمويل العام للخطرJeopardize؟ هل تفيد التجارة الدولية بعض الدول بزيادة صادراتها التعليمية، وغير مفيدة لبعض الدول الأخرى، خاصة فى إطار التمويل، والقبول بالتعليم العالى؟ وتأثير تحرير التجارة سلاح ذو حدين، فيما يتعلق بتمويل التعليم العالى، عام أو خاص، وتمويل الأنشطة البحثية.

تنظيم الاستثمارات الأجنبية

تطوير إطار عمل تنظيمى خاص بتنوع الاستثمارات ونماذج التوزيع مطلوب. وصار إطار العمل التنظيمى أكثر ضرورة مع زيادة التجارة الدولية. وفى بعض الدول، يعنى هذا وضع سياسة للترخيص وتنظيم وضبط الاستثمارات الخاصة والأجنبية لضمان الوفاء بأهداف السياسة القومية، وحماية المصالح العامة. وقد يعنى أيضا حدوث تحول فى التفكير العام وتفكير الحكومة نحو الرأى القائل بأنه إذا كان التعليم العالى سلعة عامة، فإن الاستثمارات الخاصة والعامة يمكن أن تفى بهذه الوظيفة العامة. وقد يؤدى ذلك إلى التنافس بين المستثمرين، وفى الوقت نفسه، يحدث ارتباك عام للمستهلك. لذلك هناك حاجة لإطار عمل تنظيمى شامل لخدمة المصالح المحلية والقومية، وللوفاء بالاحتياجات، وحماية مصالح المعنيين بالتعليم العالى، خاصة الطلاب.

كذلك هناك حاجة لتحديد كيفية توافق إطار العمل التنظيمى المحلى والقومى مع إطار العمل الدولى، وأن يكون جزءاً منه إذا تطلب الأمر. وزيادة التداخل بين الدول، وكذلك تحرير التجارة يؤكدان مدى الحاجة إلى تناسق Coherence أكثر بين أطر

العمل القومية. فكيف يستطيع التناسق بين إطار العمل القومى والمحلى وإطار العمل الدولى تعضيد وظائف السياسة التعليمية والتنظيمية القومية؟

الاعتراف بالمؤهلات Recognition of Qualifications

لا ريب أن ظهور أنواع جديدة من المستثمرين فى مجال التعليم، ونماذج تقديم جديدة، ومستويات جديدة من الحراك الطلابى، وفرص جديدة للتجارة فى التعليم العالى، كل ذلك سوف يلقى بظلال الشك على الاعتراف أو تقدير المؤهلات، وعلى نقل السمعة الأكاديمية. وهذه الإشكالية ليست جديدة. واتفاقيات التجارة ليست مسئولة عن وجود هذا السيناريو من الشك أو الفوضى العامة. لكن هذه الاتفاقيات تسهم فى زيادة تعقيد هذا الشك أو الفوضىConfusion، وفى ضرورة التوصل إلى قرار عاجل. كما أن الاعتراف القومى والدولى بالمؤهلات، ونقل السمعة الأكاديمية ظل موضوع حوار مطنب. فاتفاقية لسبون حول الاعتراف بمؤهلات التعليم العالى فى أوربا، ونظام نقل الخبرة أو السمعة الأوروبية، والحراك الجامعى فى منطقة المحيط الهادى، أمثلة جيدة للمحاولات الإقليمية التى قد تؤدى إلى تطوير أسلوب تقدير دولى.

ضمان الجودة والاعتماد Quatity Assurance and Accreditation

وجود مجموعة من القواعد والالتزامات القانونية فى اتفاقيات التجارة، بالإضافة إلى تزايد تقديم الخدمات التعليمية خارج حدود الوطن، كل ذلك يتطلب الاهتمام بإشكاليتى ضمان الجودة والاعتماد للمستثمرين فى حقل التعليم. وإذا كان ضروريا وجود سياسة وميكانيزمات محلية وقومية تتناول إجراءات تقييم الجودة والاعتماد فى البرامج الأكاديمية التى يقدمها مستثمرو القطاع الخاص والأجانب، فمن الضرورى أيضًا الاهتمام بتطوير أسلوب دولى لضمان الجودة والاعتماد.

ولا ريب أنه فى ظل عالم تعبر فيه تجارة التعليم حدود الوطن، تواجه المشروعات القومية لضمان الجودة تحديات جسام بسبب تعقيدات مناخ التعليم الدولى. ورغم زيادة الوعى بهذه التعقيدات، لا يوجد اتفاق حول مدى الحاجة إلى ربط السياسات القومية بأسلوب دولى لضمان الجودة والاعتماد. وهذه الرؤية سوف تزيد من حرارة

المناقشة حول التطوير المقترح، إما تأييداً أو رفضاً. ورغم الوعى بضرورة النظم القومية، إلا أن النظم ذاتها غير كافية، وربما تكون فاعلة أكثر إذا تحقق تناسق أكبر داخل النظام الدولى. وبات ضروريا أن يتولى اختصاصيو التعليم مناقشة وتحديد ميكانيزمات تنظيمية مناسبة على المستويين القومى والدولى، بحيث لا يتركون هذه المسائل لمصممى ومحكمى arbitators اتفاقيات التجارة.

وهناك إشكالية أخرى محل خلاف Contentious تتعلق بتطبيق مشروعات أو مخططات ضمان الجودة على المستثمرين المحليين والأجانب. والمتأمل فى اتفاقية الجاتز يلاحظ أن هناك بعض الظروف، مثل الالتزامات القومية، التى تتطلب خضوع كل المستثمرين المحليين والأجانب للمعايير والعمليات نفسها. وفى بعض الدول لاتكون هناك إشكالية بهذا الشأن، لكن فى دول أخرى مثل كندا وألمانيا، تكون هناك إشكالية كبيرة.

وضمان جودة التعليم العالى فى بعض الدول ينظمه قطاع التعليم العالى نفسه، وفى بعض الدول الأخرى، تنظمه الحكومة. والإشكالية الرئيسة هنا أن السلطة الخاصة بضمان الجودة والتنظيم والاعتماد تحتاج إلى إعادة نظر وتوجيه من جانب المعنيين والهيئات الخاصة بقطاع التعليم العالى، ولا تترك لأهواء السوق والتجارة.

البحث وحقوق الملكية الفكرية

فى الاقتصاد الجديد الذى يؤكد تجارة وإنتاج المعرفة، يتزايد الاهتمام بالمحتوى الفكرى والإبداعى فى المنتجات والخدمات. وحقوق الملكية الفكرية TRIPS بمثابة اتفاقية تجارية أخرى وتنفصل تماما عن اتفاقية الجاتز. وتتناول أيضا تحرير التجارة. وتشمل حقوق الملكية الفكرية براءة الاختراع Patent، والماركات التجارية trademark، وحقوق التأليف والنشر، وكلها إشكاليات ترتبط بوظائف البحث والتدريس فى قطاع التعليم العالى.

والنظرة المتأنية لمضامين اتفاقيات التجارة بالنسبة للبحث والأعمال الفكرية تثير عددا من الإشكاليات. إذ يعبر نقاد التجارة عن قلقهم بشأن التأكيد المتزايد على تسويق منتجات المعرفة. ويعتقد المتشككون Skeptics أن الثالوث trinity الخاص

بالتدريس والبحث وخدمة الجامعات التقليدية معرض لخطر إذا كان أسلوب تناول التعليم العالى ثمرة التجارة المتزايدة فى التعليم، وبعض الاتفاقيات مثل الجاتز وحقوق الملكية الفكرية.

التدويل أو العالمية internationalization

فى ظل المتغيرات التى تشهدها المنظومة الدولية، هناك حاجة للاهتمام بتأثير تحرير التجارة على أنشطة التدويل أو العالمية، والأنشطة العلمية. هل تحرير التجارة سوف يسيطر ويُضعف العلاقات الأكاديمية الدولية للدول والمؤسسات، أم سيزيدها نموا وتطورا؟ وهناك كثير من الاستراتيجيات الخاصة بالتدويل أو العالمية يمكن أن تتعرض للخطر jeopardize من جانب الأسلوب أو الاتجاه approach التجارى. فعلى سبيل المثال، المشاركة فى برامج التنمية الدولية أو برامج المساعدة الفنية قد تؤدى إلى فوائد متبادلة لكل الأطراف، ونتائج مهمة للبحث والتدريس وتطوير المناهج. هل هذه البرامج تكتسب أهمية عندما يتزايد الضغط على التجارة؟

وهل يمكن استخدام إيرادات revenues أنشطة التعليم التجارية لتقديم مساعدات مالية subsidies للأنشطة الخاصة بالتدويل أو العالمية؟ وماذا يمكن أن يحدث للتبادل الطلابى، والمنح الدراسية، وغيرها من برامج الحراك الأكاديمى التى ليس لها تمويل محدد؟ وهل يمكن توجيه مصادر التمويل المحدودة بالمؤسسة للأنشطة التجارية التى لها عائد اقتصادى، بدلا من الأنشطة الخاصة بالتدويل أو العالمية التى تركز على القيم الأكاديمية الإضافية؟ وكيف يمكن أن تتكامل الأنشطة الخاصة بالعالمية والتجارة مع بعضها البعض؟ وهل العلاقات الثنائية وشبكات الاتصال المتعددة الأطراف داخل المؤسسات والمشكلة بالأنشطة التجارية تزيد من الجهود البحثية وتطوير المناهج، أم تعرضها للخطر؟ هذه الإشكاليات تحتاج إلى مزيد من الحوار والدراسة. ولابد من مضاعفة الجهود لرسم فوائد profits وأهمية العالمية غير التجارية، ولاكتشاف مدى أهمية وجود علاقة متبادلة بين التجارة فى التعليم وأنشطة العالمية.

الحراك المهنى Mobility of professionals

من الأمور المسلم بها أن الجاتز تيسر الحراك المهنى من أجل الوفاء بالطلب المتزايد

على العمالة الماهرة. ويؤثر ذلك الحراك على كثير من القطاعات الخدمية، وبصفة أخص على التعليم العالى. فالتعليم العالى وتعليم الكبار يستجيبان لاحتياجات القوى العاملة عن طريق تقديم التعليم المناسب والبرامج التدريبية لمواجهة اقتصاد السوق. لكن فى الوقت نفسه يتأثر قطاع التعليم العالى وتعليم الكبار بحراك الأساتذة والباحثين. وفى دول كثيرة، يترتب على العجز فى المعلمين استخدام حملات لاختيار المعلمين من دول أخرى كعمالة وافدة.

ونظرا لرغبة كثير من المعلمين والباحثين العمل فى دول ظروف العمل والمرتبات فيها أفضل، فإن الدول المتقدمة تستفيد من هذا الحراك للعمالة المهنية على حساب دول أخرى.

الثقافة والتثقيف Culture and Acculturation

وأخيرا وليس آخرا تأتى إشكالية الثقافة والتثقيف. التعليم عملية تسهم إلى حد كبير فى تحقيق التجانس الثقافى. والتعليم الوسيلة الرئيسة للتثقيف. ويعبر نقاد الجاتز عن قلقهم بشأن تجانس الثقافة عبر الطلب الأجنبى على التعليم العالى وتعليم الكبار.

ويرى المؤيدون للجاتز أن تهجين hybridization وانصهار الثقافة سوف يتطور من خلال الحراك المتزايد للأفراد. ويعتقد المؤيدون أيضا أن هذه العملية تستغرق عدة عقود، ويتولد عنها التبادل والأشكال الثقافية.

إشكاليات على المستوى المؤسسى Instituional Level Issues

الاهتمام الأساسى لهذا الجزء يركّز على الإشكاليات الشاملة للسياسة التجارية، ومع ذلك يجب عدم تجاهل العوامل المؤثرة فى كل مؤسسة على حدة، خاصة مؤسسات التعليم العالى العامة. والإشكاليات البارزة Foremost تتعلق بالاستقلال الذاتى للمؤسسات، والحرية الأكاديمية، والاستخدام أو التوظيف المستمر والدائم للأساتذة. وبينما ترتبط هذه الإشكاليات الثلاثة بتحرير التجارة، إلا أنها ترتبط أيضا بالاشكاليات الأكبر لتسويق وخصخصة التعليم التى تحدث محليا وعالميا.

الاشكالية الخاصة بتحرير التجارة التى يتم تفسيرها فى إطار اقتصادى من المتوقع أن تسيطر على جدول الأعمال agenda. وهناك خطر الزحف التجارى trade creep، حيث يتم بلورة إشكاليات السياسة التعليمية فى إطار السياسة التجارية. وإذا كانت التحديات المحلية لتوفير التعليم على شاشة الرادار لدى معظم لدول، فإن إشكالية التجارة الدولية فى الخدمات التعليمية سوف تزداد أهمية مستقبلا.

ويرى مؤيدو تحرير التجارة أن اتفاقية الجاتز هى اتفاقية اقتصادية، وهدفها التوسع فى تحرير التجارة لأسباب اقتصادية. وعلى افتراض أن مجال التجارة سوف يزداد فى التعليم العالى مستقبلا، فإن اتفاقية الجاتز وغيرها من اتفاقيات التجارة سوف تسهم فى تطوير التجارة، وتحقيق فوائد اقتصادية كثيرة. ويرى منتقدو الاتفاقيات التجارية أن سيطرة جدول الأعمال التجارى يكون على حساب أهداف رئيسة أخرى للتعليم العالى، مثل: التنمية العلمية والثقافية والاجتماعية، ودور التعليم فى تطوير الديمقراطية والمواطنة.